

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أزمة القيم في الأسرة الجزائرية: التكنولوجيات الحديثة وتفكك المنظومة التربوية
التقليدية.

**"The Crisis of Values in the Algerian Family: Modern Technologies and
the Disintegration of the Traditional Educational System."**

قريول محمد*

جامعة غرداية، (الجزائر)، kerioual.mohamed@univ-ghardaia.edu.dz

، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية

تاريخ النشر: 2026/03/01

تاريخ القبول: 2026/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/12/06

*المؤلف المرسل

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الموسومة بـ "أزمة القيم في الأسرة الجزائرية: التكنولوجيات الحديثة وتفكك المنظومة التربوية التقليدية" إلى تحليل مدى تأثير التحولات الرقمية في تفكك المنظومة القيمية والثقافية التقليدية للأسرة الجزائرية، وإمكانيات استعادة دورها التربوي المحوري في ظل الهيمنة المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى البحث في الآليات الممكنة لحماية الأمن الثقافي من الغزو الرقمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الناقد القائم على تحليل الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وهدفت إلى الكشف عن مظاهر التفكك القيمي والثقافي في الأسرة الجزائرية، وتحديد التحديات التي تعيق استعادة دورها التربوي واقتراح منظومة متكاملة من الآليات الحمائية للأمن الثقافي، وخلصت الدراسة إلى أن الأسرة الجزائرية تعيش أزمة قيمية حقيقية تتجلى في تآكل القيم الدينية والأخلاقية وانحيار السلطة التربوية للوالدين وتراجع التماسك الأسري وانتشار القيم الفردانية والاستهلاكية، وأن مواجهة هذه الأزمة تتطلب جهوداً متكاملة على المستويات الأسرية والمجتمعية والمؤسسية والتشريعية، من خلال التربية الرقمية للوالدين وإعادة بناء التواصل الأسري وإصلاح المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية، ووضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية في عصر الرقمنة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الجزائرية، التحول الرقمي، منظومة القيم.

Abstract:

This study, entitled "The Crisis of Values in the Algerian Family: Modern Technologies and the Disintegration of the Traditional Educational System," aimed to analyze the extent to which digital transformations have affected the disintegration of the traditional value and cultural system of the Algerian family, the possibilities of restoring its pivotal educational role in light of the increasing dominance of modern technologies, as well as exploring possible mechanisms to protect cultural security from digital value invasion. The study adopted a critical descriptive-analytical approach based on analyzing sociological literature and previous studies related to the subject. It aimed to reveal the manifestations of value and cultural disintegration in the Algerian family, identify the challenges that hinder the restoration of its educational role, and propose an integrated system of protective mechanisms for cultural security. The study concluded that the Algerian family is experiencing a genuine value crisis manifested in the erosion of religious and moral values, the collapse of parental educational authority, the decline of family cohesion, and the spread of individualistic and consumerist values. Addressing this crisis requires integrated efforts at the family, societal, institutional, and legislative levels, through digital education for parents, rebuilding family communication, reforming educational, religious, and media

institutions, and developing a comprehensive national strategy to protect the cultural security of the Algerian family in the digital age.

Keywords: Algerian family, digital transformation, value system.

مقدمة:

تشهد الأسرة الجزائرية اليوم تحولات جذرية غير مسبقة في بنيتها الوظيفية والقيمية، نتيجة للاختراق العميق الذي أحدثته التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في نسيجها الاجتماعي والثقافي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية تمثل الحصن المنيع والمؤسسة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية والدينية وناقلة للموروث الثقافي عبر الأجيال، أضحت اليوم في مواجهة تحديات وجودية تهدد دورها التربوي التقليدي وتزعزع منظومتها القيمية المستمدة من الهوية الوطنية والدينية والاجتماعية والثقافية.

إن هذه التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم والتي دخلت البيوت الجزائرية دون استئذان لم تكن مجرد تطور تقني محايد، بل شكلت منعطفا خطيرا في إعادة تشكيل العلاقات الأسرية وأنماط التفاعل داخل الأسرة الواحدة، فالهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والفضاءات الرقمية المفتوحة باتت تستحوذ على اهتمام الأطفال والشباب بشكل متزايد، مما أدى إلى خلق مسافة نفسية وعاطفية بين أفراد الأسرة رغم تواجدهم الجسدي في حيز مكاني واحد، هذا الواقع الجديد أفضى إلى تآكل تدريجي لسلطة الأسرة التربوية والقيمية حيث أصبح الأطفال والمراهقون يقضون ساعات طويلة منعزلين في عوالمهم الافتراضية، بعيدا عن الحوار الأسري والتفاعل المباشر مع الوالدين وقد أدى هذا الانسحاب التدريجي من الفضاء الأسري الحقيقي إلى ضعف فرص التوجيه والإرشاد التربوي وتراجع فعالية الرقابة الأبوية التقليدية التي كانت تمارس من خلال المعاشية اليومية والمشاركة في الأنشطة المشتركة، كما أن الاستخدام المفرط لهذه التقنيات أفرز ظواهر اجتماعية جديدة داخل الأسرة الجزائرية من قبيل العزلة الاجتماعية وضعف التواصل العاطفي وتراجع القيم الأسرية الجماعية كالتضامن والتعاون والاحترام المتبادل لصالح نزعة فردانية استهلاكية تغذيها الثقافة الرقمية السائدة.

وتكمن خطورة هذه التحولات في كونها لا تقتصر على الجانب التقني أو السلوكي فحسب بل تمتد لتطال جوهر الهوية الثقافية للأسرة الجزائرية ولا سيما في بعدها الديني والأخلاقي، فالحتوى الرقمي المستورد والذي يحمل في طياته منظومات قيمية وثقافية مغايرة ومتعارضة مع القيم الإسلامية والعربية التي تأسست عليها الأسرة الجزائرية والذي بات يشكل المرجعية الأساسية للأطفال والمراهقين في تشكيل قيمهم ومواقفهم واختياراتهم الحياتية متجاوزا بذلك التنشئة الأسرية التقليدية القائمة على القيم الدينية والاجتماعية المحلية، وقد انعكس هذا الواقع في تراجع ملحوظ للممارسات الدينية اليومية كالصلاة والصيام وقراءة القرآن وضعف الوازع الديني لدى الأجيال الناشئة نتيجة تعرضهم المستمر لمحتويات رقمية تروج للقيم المادية والعلمانية واللامبالاة الأخلاقية، كما أن العادات الاجتماعية الأصلية المرتبطة بالتراث الإسلامي كصلة الرحم واحترام الكبير والحشمة والحياء أخذت في التراجع لصالح سلوكيات استهلاكية واستعراضية مستوردة تتناقض مع جوهر التربية الإسلامية، والأخطر من ذلك أن هذا الغزو الثقافي الرقمي يتم بصورة ناعمة ومغرية عبر المسلسلات والأفلام والألعاب الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، مما يجعل

عملية التأثير والاستلاب الثقافي تتم بشكل تدريجي وغير محسوس دون أن تمتلك الأسرة الجزائرية الأدوات الكافية لمواجهة هذا التيار الجارف.

ويزداد الأمر تعقيدا حين نستحضر الآثار السلبية المباشرة لهذه التحولات على المنظومة الأخلاقية والسلوكية للأجيال الناشئة، حيث تشير العديد من الدراسات الميدانية والإحصاءات الرسمية إلى تنامي قلق لظواهر الانحراف السلوكي والجرائم الإلكترونية والانحلال الأخلاقي في أوساط الأطفال والشباب الجزائريين، فقد أصبحت ظواهر التحرش الإلكتروني والابتزاز الجنسي والإدمان على المواقع الإباحية والعنف الرقمي والتطرف الفكري من التهديدات الحقيقية التي تواجه الأسرة الجزائرية في عصر الرقمنة نتيجة التعرض غير المراقب لمحتويات رقمية هدامة تروج للعنف والإباحية والقيم المنحرفة، كما أن سهولة الوصول إلى هذه المحتويات وغياب الرقابة الفعالة من قبل الأسرة أو المجتمع، جعل الأطفال والمراهقين فريسة سهلة للمؤثرات السلبية التي تشوه فطرتهم وتفسد أخلاقهم، ولعل من أخطر التداعيات الأخلاقية لهذه التحولات، ما نشهده من تطبيع متزايد مع السلوكيات المنحرفة كالعلاقات العاطفية المحرمة والممارسات الجنسية خارج إطار الزواج والشذوذ الجنسي والتمرد على القيم الأسرية والدينية، حيث باتت هذه السلوكيات تقدم في الفضاء الرقمي كخيارات طبيعية ومشروعة بل وكحقوق فردية يجب الدفاع عنها، وهنا تبرز أزمة حقيقية في قدرة الأسرة الجزائرية على القيام بوظيفتها الحمائية والتوجيهية في ظل غياب الوعي الكافي بمخاطر الفضاء الرقمي وضعف آليات الرقابة الأسرية والمجتمعية وعدم امتلاك الوالدين للكفاءة الرقمية التي تمكنهم من متابعة أبنائهم وحمايتهم من المخاطر الإلكترونية المتعددة، فالكثير من الآباء والأمهات يجدون أنفسهم عاجزين أمام التقنيات الحديثة التي يتقنها أبنائهم بمهارة فائقة، مما خلق فجوة رقمية وثقافية بين الأجيال تزيد من صعوبة عملية التوجيه التربوي والرقابة الأسرية الفعالة.

الإشكالية:

- إن هذه الوضعية الحرجة تطرح تساؤلا جوهريا حول مستقبل الأسرة الجزائرية كمؤسسة تربوية وحاضنة للهوية الوطنية: إلى أي مدى أثرت هذه التحولات الرقمية في تفكك المنظومة القيمية والثقافية التقليدية للأسرة الجزائرية؟
 - وكيف يمكن للأسرة الجزائرية أن تستعيد دورها التربوي المحوري في ظل الهيمنة المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة على الأجيال الناشئة؟
 - وما هي الآليات الممكنة لحماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية من الغزو الرقمي؟
- وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب السلبية لتأثير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على المنظومة القيمية والثقافية للأسرة الجزائرية، مع التركيز بشكل خاص على تراجع دورها في التنشئة الاجتماعية والدينية، وتآكل الهوية الثقافية وارتباط ذلك بتفشي ظواهر الانحراف السلوكي والانحلال الأخلاقي في أوساط الأطفال والشباب، وذلك بالاعتماد على مقارنة وصفية تحليلية ناقدة تستند إلى الأدبيات السوسيولوجية والدراسات الميدانية ذات الصلة، بهدف الوصول إلى فهم عميق لأزمة القيم التي تعيشها الأسرة الجزائرية، والإسهام في طرح رؤى علمية لمواجهة تحديات الأمن الثقافي في عصر الرقمنة.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:** أدت التحولات الرقمية المتسارعة إلى تفكك المنظومة القيمية والثقافية التقليدية للأسرة الجزائرية، مما أضعف دورها التربوي وهدد أمنها الثقافي.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** ساهمت الهيمنة المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تآكل القيم الدينية والأخلاقية التقليدية داخل الأسرة الجزائرية، وأدت إلى انتشار ظواهر الانحراف السلوكي والانحلال الأخلاقي في أوساط الأجيال الناشئة.

- **الفرضية الثانية:** كلما زاد الاستخدام غير المراقب للتكنولوجيات الحديثة من قبل الأطفال والشباب، كلما تراجع دور الأسرة الجزائرية في التنشئة الاجتماعية والدينية، وضعفت سلطتها التربوية على أبنائها.

- **الفرضية الثالثة:** تتطلب استعادة الأسرة الجزائرية لدورها التربوي المحوري وحماية أمنها الثقافي تبني منظومة متكاملة من الآليات على المستويات الأسرية والمجتمعية والمؤسسية والتشريعية، تشمل التربية الرقمية الواعية وإعادة بناء التواصل الأسري وإصلاح المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الناقد، الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة ونقد تداعياتها السلبية على الأسرة الجزائرية، وقد استند هذا المنهج إلى تحليل الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة ذات الصلة بالتحولات الرقمية وتأثيراتها على المنظومة القيمية والثقافية للأسرة العربية والجزائرية بشكل خاص، مع الاستفادة من المقاربة الاستقرائية التي تسمح بالانتقال من الحالات الخاصة إلى الاستنتاجات العامة، كما اعتمدت الدراسة على التحليل النقدي للمحتوى الرقمي وتأثيراته السوسيو-ثقافية، بهدف الوصول إلى فهم شامل لأزمة القيم في الأسرة الجزائرية وتقديم رؤية علمية متكاملة لسبل مواجهتها والحفاظ على الأمن الثقافي في عصر الرقمنة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر التفكك القيمي والثقافي الذي أصاب الأسرة الجزائرية نتيجة التحولات الرقمية المتسارعة، وتحليل تداعياته على المنظومة التربوية والدينية والأخلاقية، كما تسعى إلى تحديد التحديات الأساسية التي تعيق الأسرة الجزائرية عن استعادة دورها التربوي المحوري في ظل الهيمنة المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة، واقتراح السبل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات، وتطمح الدراسة أيضا إلى بناء منظومة متكاملة من الآليات الحمائية على المستويات الأسرية والمجتمعية والمؤسسية والتشريعية، لحماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية من الغزو الرقمي، وفي نهاية المطاف تسعى الدراسة إلى المساهمة في بلورة رؤية علمية شاملة تمكن الأسرة الجزائرية من

استعادة دورها التربوي الأصيل والحفاظ على هويتها الثقافية والدينية مع الاستفادة الإيجابية من التقدم التكنولوجي دون الوقوع في فخ الاستلاب الثقافي والانحلال الأخلاقي.

I. مظاهر التفكك القيمي والثقافي في الأسرة الجزائرية: قراءة في تداعيات التحول الرقمي:

يشكل التحول الرقمي المتسارع الذي اجتاحت المجتمع الجزائري خلال العقدین الأخيرین نقطة تحول جوهرية في تاريخ الأسرة الجزائرية، حيث لم يعد تأثيره مقتصرًا على الجوانب التقنية أو الاتصالية فحسب، بل امتد ليطل البنية القيمية والثقافية العميقة التي قامت عليها هذه المؤسسة الاجتماعية الأساسية، فالأسرة الجزائرية التي ظلت لقرون طويلة تمثل الحصن المنيع للهوية الإسلامية والعربية والناقل الأمين للموروث الثقافي والديني عبر الأجيال، تجد نفسها اليوم في مواجهة تحديات وجودية تهدد تماسكها القيمي وتزعزع أسس وظيفتها التربوية التقليدية، ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة هو سرعة التغيير وعمق التأثير، حيث أحدثت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال شرخا واضحا في المنظومة القيمية للأسرة، مما استدعى ضرورة الوقوف عند أبرز مظاهر هذا التفكك القيمي والثقافي بغية فهم طبيعته وأبعاده المختلفة.

1. تآكل منظومة القيم الدينية والأخلاقية:

تمثل القيم الدينية والأخلاقية الركيزة الأساسية التي قامت عليها الأسرة الجزائرية منذ الفتح الإسلامي للمنطقة، حيث كانت التربية الدينية والأخلاقية تشكل جوهر عملية التنشئة داخل الأسرة، غير أن التحول الرقمي أحدث تغييرا جذريا في هذا المجال، حيث بدأت القيم الدينية تفقد مكانتها المركزية في حياة الأجيال الناشئة بفعل التعرض المستمر والمكثف للمحتويات الرقمية المستوردة، فالطفل أو المراهق الجزائري اليوم يقضي ساعات طويلة أمام الشاشات يتلقى خلالها رسائل قيمية وثقافية متناقضة تماما مع ما يتلقاه في البيت أو المسجد، مما يخلق لديه حالة من التشتت القيمي والازدواجية السلوكية، وتتجلى مظاهر تآكل القيم الدينية في تراجع ملحوظ للممارسات الدينية اليومية لدى الشباب، حيث أصبحت الصلاة والصيام وقراءة القرآن والالتزام بالأداب الإسلامية من الممارسات التي تشهد تراجعا مستمرا في أوساط الأجيال الرقمية، فالطفل الذي كان يرافق والده إلى المسجد ويحفظ القرآن في الكتاتيب ويشارك في الشعائر الدينية الجماعية، بات اليوم منشغلا بعوالمه الافتراضية غير مبال بالقيم الروحية والأخلاقية التي كانت تمثل جوهر التربية الأسرية، كما أن مفهوم الحلال والحرام الذي كان يشكل البوصلة الأخلاقية للسلوك اليومي أخذ يتراجع أمام منطق اللذة والمتعة الآنية التي تروج لها الثقافة الرقمية السائدة، والأخطر من ذلك أن التعرض المستمر للمحتويات الرقمية المخالفة للقيم الإسلامية، كالأفلام والمسلسلات والأغاني ومقاطع الفيديو التي تتضمن مشاهد العري والعلاقات المحرمة والأفعال المنحرفة أدى إلى تطبيع الأطفال والمراهقين مع هذه الممارسات، بل وأصبحت تشكل لديهم معايير جديدة للسلوك المقبول اجتماعيا، فما كان يعتبر في السابق من المحرمات والمنكرات التي يستحيا من ذكرها، أصبح اليوم يعرض بصورة عادية وطبيعية على الشاشات بل ويمجد ويشجع عليه أحيانا، وهذا ما أفضى إلى

ضعف الوازع الديني لدى الأجيال الناشئة وتراجع الشعور بالذنب والخجل من ارتكاب المعاصي والمنكرات، في ظل غياب الرقابة الأسرية الفعالة وعدم قدرة الأسرة على مواجهة هذا السيل الجارف من المؤثرات القيمية السلبية¹.

2- انخيار السلطة التربوية للوالدين:

لطالما شكلت السلطة التربوية للوالدين في الأسرة الجزائرية التقليدية أحد الثوابت الاجتماعية الراسخة، حيث كان احترام الوالدين وطاعتها والامتثال لتوجيهاتها من القيم الأساسية التي تغرس في نفوس الأطفال منذ الصغر، غير أن التحول الرقمي أحدث تصدعا خطيرا في هذه السلطة، بل يمكن القول إنه أدى إلى انخيارها التدريجي في كثير من الأسر الجزائرية المعاصرة، فالطفل أو المراهق الذي يمتلك هاتفا ذكيا متصلا بالإنترنت، أصبح يملك نافذة مفتوحة على العالم لا يستطيع الوالدان التحكم فيها أو مراقبتها بفعالية مما أفقدهما جزءا كبيرا من سلطتهما التوجيهية والرقابية، وتتجلى مظاهر انخيار السلطة التربوية في عدة صور، أبرزها تراجع الاحترام والتوقير الذي كان يحيط بالوالدين في الأسرة التقليدية، حيث أصبح الأطفال والمراهقون يتعاملون مع والديهم بنوع من الاستخفاف والتمرد متأثرين بنماذج العلاقات الأسرية التي يشاهدونها في المسلسلات والأفلام الأجنبية والتي تروج لقيم الاستقلالية المطلقة والحرية الفردية دون قيود، كما أن الفجوة الرقمية بين الأجيال حيث يتقن الأبناء استخدام التقنيات الحديثة بمهارة تفوق آباءهم بكثير، خلقت نوعا من الشعور بالتفوق لدى الأبناء ونوعا من العجز والضعف لدى الآباء، مما قلب موازين القوة داخل الأسرة².

وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع قدرة الوالدين على التأثير في خيارات أبنائهم وتوجيهاتهم، حيث بات الأبناء يستقون قيمهم ومعاييرهم السلوكية من المؤثرين الرقميين والمشاهير على منصات التواصل الاجتماعي، بدلا من الوالدين والمربين التقليديين، فالمرهق اليوم يصغي بانتباه شديد لما يقوله "اليوتيوب" المفضل لديه أو "المؤثر" الذي يتابعه على إنستغرام، بينما يتجاهل نصائح والديه وتوجيهاتهم، معتبرا إياها قديمة ومتخلفة وغير ملائمة للعصر، وهذا ما أفضى إلى خلق أزمة حقيقية في العلاقة بين الأجيال داخل الأسرة الجزائرية، حيث أصبح الحوار شبه مستحيل والتواصل العاطفي ضعيفا والفهم المتبادل منعما في ظل تباعد شاسع في المرجعيات القيمية والثقافية بين الآباء والأبناء.

3- تراجع التماسك الأسري والروابط العاطفية:

كانت الأسرة الجزائرية التقليدية تتميز بقوة الروابط العاطفية والتماسك الاجتماعي بين أفرادها، حيث كانت الحياة الأسرية تدور حول مجموعة من الطقوس والممارسات الجماعية التي تعزز الشعور بالانتماء والوحدة، من الجلوس المشترك على مائدة الطعام إلى السهرات العائلية إلى المشاركة في المناسبات الدينية والاجتماعية، كانت هذه الممارسات تمثل فرصا يومية لتعميق الروابط الأسرية وتمرير القيم والعادات من جيل إلى آخر، غير أن التكنولوجيات الحديثة أحدثت تغييرا جذريا في هذا النمط من الحياة الأسرية، فقد أصبح كل فرد من أفراد الأسرة منعزلا في عالمه الرقمي الخاص حتى وإن كانوا يتواجدون جسديا في نفس المكان، فالأب منشغل بهاتفه الذكي يتابع الأخبار أو مباريات

كرة القدم، والأم تتصفح مواقع التواصل الاجتماعي أو تتابع الوصفات على اليوتيوب، والأبناء غارقون في ألعابهم الإلكترونية أو محادثاتهم مع أصدقائهم الافتراضيين، هذا الواقع الجديد أفضى إلى ما يمكن تسميته بـ "العزلة الجماعية"، حيث يعيش أفراد الأسرة الواحدة تحت سقف واحد، لكنهم منفصلون عاطفياً ونفسياً كل في فقاعته الرقمية الخاصة، وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع خطير في التواصل الأسري الفعال، حيث أصبحت المحادثات العائلية نادرة وسطحية والاهتمام المتبادل بين أفراد الأسرة ضعيفاً والدعم العاطفي الذي كان يميز الأسرة التقليدية شبه منعدم، فالطفل الذي يواجه مشكلة في المدرسة أو المراهق الذي يمر بأزمة عاطفية، لم يعد يلجأ إلى والديه أو إخوته الكبار طلباً للمشورة والدعم، بل يتجه إلى العالم الافتراضي بحثاً عن حلول قد تكون خاطئة ومضلة، كما أن الطقوس الأسرية التقليدية التي كانت تعزز الانتماء والتماسك، كالاجتماع على مائدة الإفطار أو تناول وجبة العشاء معاً، أو السهرات العائلية الأسبوعية، أخذت في الاختفاء التدريجي، لتحل محلها طقوس فردية رقمية تعمق الشعور بالاعتزاب والوحدة رغم التواجد الجسدي المشترك³.

4- انتشار القيم الفردانية والنزعة الاستهلاكية:

لطالما تميزت الأسرة الجزائرية بقيمتها الجماعية والتضامنية، حيث كان التعاون والتكافل والإيثار من القيم الأساسية التي تحكم العلاقات بين أفرادها، فالمصلحة الجماعية للأسرة كانت تقدم على المصالح الفردية، والتضحية من أجل الأسرة كانت تعتبر فضيلة عليا، غير أن التحول الرقمي والثقافة الرقمية المستوردة التي رافقت إدخالها قيماً جديدة تتناقض جذرياً مع هذا النسق القيمي التقليدي، وفي مقدمتها النزعة الفردانية والقيم الاستهلاكية المادية، فالمحتوى الرقمي السائد وخاصة على منصات التواصل الاجتماعي يروج بشكل مكثف لقيم الاستقلالية الفردية المطلقة والسعي وراء الإشباع الذاتي وتحقيق الرغبات الشخصية دون اعتبار للالتزامات الأسرية أو القيم الجماعية، وهذا ما أدى إلى تنامي النزعة الأنانية لدى الأجيال الناشئة، حيث أصبح كل فرد يفكر في مصلحته الخاصة ورغباته الشخصية متجاهلاً احتياجات أسرته ومسؤولياته تجاهها، كما أن ثقافة الاستعراض والتباهي التي تسود منصات التواصل الاجتماعي حيث يتنافس الأفراد على إظهار مظاهر الثراء والرفاهية ونمط الحياة الفاخر أفرزت قيماً استهلاكية مادية تتناقض تماماً مع قيم القناعة والتواضع والزهد التي تربي عليها الأجيال السابقة.

وقد انعكست هذه القيم الجديدة على سلوكيات وأفعال الأطفال والشباب داخل الأسرة، حيث أصبحت المطالب المادية المستمرة والرغبة في اقتناء أحدث الهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية والملابس العصرية من الظواهر السائدة التي تثقل كاهل الأسر الجزائرية وخاصة الأسر ذات الدخل المحدود، كما أن مفهوم النجاح والسعادة تغير جذرياً لدى الأجيال الرقمية، حيث أصبح يقاس بمعايير مادية واستهلاكية، كعدد المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي، أو مظاهر الثراء والشهرة بدلاً من القيم التقليدية كالعلم والأخلاق والتقوى والنفع للمجتمع، وهذا التحول القيمي العميق يهدد أسس التماسك الأسري والاجتماعي، ويفرز أجيالاً منقطعة الصلة بموروثها الثقافي والديني تائهة بين قيم مستوردة لا تنتمي إلى واقعها الاجتماعي والثقافي، وقيم تقليدية فقدت بريقها وجاذبيتها في ظل زخم التأثير الرقمي الجارف⁴.

II. استعادة الدور التربوي للأسرة الجزائرية في مواجهة الهيمنة الرقمية:

إن استعادة الدور التربوي للأسرة الجزائرية في ظل الهيمنة المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة على الأجيال الناشئة لا يمثل مجرد خيار تربوي أو اجتماعي، بل يشكل ضرورة وجودية لحماية الهوية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري من الذوبان في الثقافة الرقمية العالمية المهيمنة، فالأسرة التي فقدت الكثير من سلطاتها التربوية ونفوذها التوجيهي أمام الغزو الرقمي تجد نفسها اليوم أمام تحد تاريخي يتطلب إعادة بناء استراتيجياتها التربوية وتطوير آليات جديدة للتأثير في أبنائها، ولا شك أن هذا المسعى يواجه تحديات جمة ومعقدة تتطلب فهما عميقا لطبيعة التحولات الرقمية وتأثيراتها، وامتلاك الأدوات المعرفية والتقنية اللازمة للتعامل معها بفعالية، إلى جانب الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة.

1- التحديات الأساسية أمام استعادة الدور التربوي:

تواجه الأسرة الجزائرية في سعيها لاستعادة دورها التربوي المحوري جملة من التحديات المعقدة التي تتشابك فيها العوامل التقنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل أول هذه التحديات وأخطرها هو الفجوة الرقمية بين الأجيال، حيث يتقن الأطفال والمراهقون استخدام التقنيات الحديثة بمهارة فائقة تفوق بكثير قدرات آبائهم وأمهاتهم، فالوالدان اللذان لم يترعرا في البيئة الرقمية، ولم يتلقيا تكوينا كافيا في مجال التكنولوجيا الحديثة، يجدان نفسيهما عاجزين عن فهم العوالم الرقمية التي يعيش فيها أبنائهما، وبالتالي غير قادرين على توجيههم أو حمايتهم من مخاطرها المتعددة، هذا الواقع خلق حالة من الضعف والارتباك لدى الآباء، الذين فقدوا الثقة في قدرتهم على أداء دورهم التربوي التقليدي، وأصبحوا يشعرون بأنهم متخلفون عن أبنائهم تكنولوجيا، مما يزيد من ضعف سلطاتهم التربوية، ويضاف إلى ذلك تحدي السرعة الفائقة للتغيرات التكنولوجية، حيث تظهر كل يوم تطبيقات ومنصات وألعاب جديدة تجعل من الصعب على الآباء مواكبتها أو حتى معرفة وجودها، فالطفل الذي كان يلعب لعبة معينة اليوم قد ينتقل غدا إلى لعبة أخرى أو منصة جديدة لا يعرف عنها والداه شيئا، مما يجعل الرقابة الأبوية أمرا بالغ الصعوبة، كما أن التطور المستمر في أساليب التشفير والخصوصية الرقمية يمنح الأطفال والمراهقين قدرة كبيرة على إخفاء نشاطاتهم الرقمية عن أعين آبائهم حتى لو حاول هؤلاء ممارسة نوع من الرقابة.

والتحدي الثالث يتمثل في ضعف الوعي الأسري بمخاطر الفضاء الرقمي وتهديداته المتعددة، فالكثير من الأسر الجزائرية لا تزال تنظر إلى الهاتف الذكي أو الحاسوب اللوحي كمجرد أداة ترفيهية أو تعليمية بريئة، دون إدراك حقيقي للمخاطر الكامنة فيها من قبيل التعرض للمحتويات الإباحية والعنيفة والابتزاز الإلكتروني والتحرش الجنسي والتطرف الفكري والإدمان الرقمي وغيرها من التهديدات التي تستهدف الأطفال والمراهقين، هذا الجهل أو التجاهل للمخاطر يجعل الأسرة غير مستعدة لحماية أبنائها، بل قد تساهم دون قصد في تعريضهم للخطر من خلال منحهم حرية مطلقة في استخدام التكنولوجيا دون رقابة أو توجيه.

أما التحدي الرابع فيكمن في ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة الجزائرية المعاصرة، حيث أصبح الوالدان في كثير من الأسر مشغولين بتأمين لقمة العيش وتلبية الاحتياجات المادية المتزايدة، على حساب الوقت المخصص للتربية والمتابعة، فالأب الذي يقضي معظم يومه في العمل، والأم التي قد تكون عاملة هي الأخرى لا يجدان الوقت الكافي للجلوس مع أبنائهما ومتابعة نشاطاتهما ومحاورتهما وتوجيههما، وفي غياب هذا الحضور الأبوي الفعال، يصبح الفضاء الرقمي هو البديل الذي يملأ الفراغ، والمربي الذي يشكل وعي الأطفال وقيمهم، كما أن اللجوء إلى الأجهزة الإلكترونية كوسيلة لإلهاء الأطفال وإشغالهم حتى يتمكن الوالدان من إنجاز أعمالهما أو الحصول على قسط من الراحة، أصبح ممارسة شائعة في الأسر الجزائرية دون إدراك للعواقب التربوية الوخيمة لهذا السلوك. ولا يمكن إغفال التحدي الخامس المتمثل في ضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، حيث تعمل الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام بشكل منفصل وأحيانا متناقض، في غياب استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأطفال والشباب من مخاطر الفضاء الرقمي، فالمدرسة التي يفترض أن تكون شريكا أساسيا للأسرة في العملية التربوية، لا تزال في معظم الحالات بعيدة عن هذا الدور، حيث لا تتضمن المناهج التعليمية برامج كافية للتربية الرقمية والوعي بمخاطر الإنترنت، والمسجد الذي كان يمثل المؤسسة الدينية والأخلاقية المحورية، تراجع دوره بشكل ملحوظ في حياة الأجيال الناشئة، أما وسائل الإعلام الوطنية فلم تنجح بعد في تطوير خطاب تربوي فعال يستطيع منافسة جاذبية المحتوى الرقمي العالمي⁵.

2- سبل ومداخل استعادة الدور التربوي:

رغم ضخامة التحديات المذكورة فإن استعادة الدور التربوي للأسرة الجزائرية ليس أمرا مستحيلا، بل هو ممكن ومطلوب، شريطة توفر الإرادة الحقيقية واتخاذ خطوات عملية ومنهجية على مستويات متعددة، وفي هذا السياق يمكن تحديد عدة مداخل أساسية لهذه الاستعادة تبدأ من الأسرة نفسها وتمتد إلى المجتمع والدولة.

المدخل الأول: التربية الرقمية للوالدين: لا يمكن للأسرة أن تستعيد دورها التربوي دون أن يمتلك الوالدان الحد الأدنى من الثقافة والكفاءة الرقمية التي تمكنهما من فهم العالم الرقمي الذي يعيش فيه أبنائهما، ولذلك فإن الاستثمار في تكوين الآباء والأمهات في مجال التكنولوجيا الحديثة ومخاطرها وطرق الاستخدام الآمن لها يمثل أولوية قصوى، وهذا يتطلب تطوير برامج تدريبية مبسطة وعملية، تستهدف الآباء والأمهات من مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية، وتقدم لهم المعارف الأساسية حول التطبيقات والمنصات التي يستخدمها أبنائهم والمخاطر المحتملة وأدوات الرقابة الأبوية المتاحة وطرق الحوار الفعال مع الأبناء حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، كما يجب أن يدرك الوالدان أن التربية الرقمية ليست مجرد تعلم استخدام الأجهزة والتطبيقات، بل هي قبل كل شيء تربية أخلاقية وقيمية في الفضاء الرقمي، فالمطلوب هو غرس قيم المسؤولية والاحترام والصدق والخصوصية في السلوك الرقمي للأطفال، وتعليمهم كيفية التمييز بين المحتوى النافع والضار، وكيفية حماية أنفسهم من المخاطر المختلفة، وهذا يتطلب من الآباء أن يكونوا قدوة في الاستخدام الواعي والمسؤول للتكنولوجيا، فلا يمكن أن ينجح الأب في توجيه ابنه نحو

الاستخدام المتوازن للهاتف الذكي، إذا كان هو نفسه مدمنا على هاتفه ويقضي معظم وقته في التصفح العشوائي لوسائل التواصل الاجتماعي.

المدخل الثاني: إعادة بناء جسور التواصل الأسري: إن استعادة الدور التربوي للأسرة يتطلب بالضرورة إعادة بناء جسور التواصل والحوار بين أفراد الأسرة، التي تصدعت بفعل الغزو الرقمي، فالترتية الفعالة لا تتم من خلال الأوامر والنواهي والعقوبات فحسب، بل تحتاج إلى علاقة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل والتواصل العاطفي العميق، ولذلك فإن على الأسرة الجزائرية أن تعمل على إحياء الطقوس الأسرية الجماعية التي كانت تميز حياتها التقليدية، كالجلوس المشترك على مائدة الطعام والسهرات العائلية الأسبوعية والنزهات والرحلات المشتركة والمشاركة في الأعمال المنزلية والنشاطات الترفيهية، وفي سياق إعادة بناء التواصل يجب على الوالدين أن يطوروا مهارات الحوار الفعال مع أبنائهما، بعيدا عن أسلوب الوعظ والإملاء الذي يثير النفور لدى الأجيال الرقمية، فالمطلوب هو حوار حقيقي يستمع فيه الآباء إلى أبنائهم باهتمام واحترام ويحاولون فهم عالمهم الرقمي واهتماماتهم وتطلعاتهم قبل أن يقدموا لهم التوجيهات والنصائح، كما يجب أن يكون هذا الحوار مستمرا ومنظما، وليس مقتصرًا على أوقات الأزمات والمشاكل فقط، فعندما يشعر الطفل أو المراهق بأن والديه مهتمان حقا بحياته ومشاعره وهمومه، وأنهما يوفران له مساحة آمنة للتعبير عن نفسه دون خوف من العقاب أو السخرية، فإنه سيكون أكثر استعدادا للاستماع إليهما والاستجابة لتوجيهاتهما⁶.

المدخل الثالث: وضع ضوابط وقواعد واضحة للاستخدام الرقمي: لا يمكن للأسرة أن تترك أبنائها يستخدمون التكنولوجيا بحرية مطلقة دون ضوابط أو قواعد، فهذا يعرضهم لمخاطر جسيمة ويفقد الأسرة سيطرتها التربوية، ولذلك فإن من الضروري أن تضع كل أسرة جزائرية مجموعة من القواعد الواضحة والمحددة حول استخدام الأجهزة الإلكترونية والإنترنت بما يتناسب مع قيمها وظروفها الخاصة، وهذه القواعد يجب أن تشمل عدة جوانب منها تحديد أوقات الاستخدام ومدته وأماكن الاستخدام المسموحة ونوعية المحتوى المسموح به والمحظور وقواعد السلامة والخصوصية الرقمية والعواقب المترتبة على خرق هذه القواعد، والأهم من وضع القواعد هو تطبيقها بحزم وعدالة واتساق، فلا قيمة لقاعدة لا يتم احترامها أو يتم تطبيقها بشكل انتقائي أو متذبذب، كما يجب أن تكون هذه القواعد محل حوار ونقاش مع الأبناء وليست مفروضة بشكل تعسفي حتى يفهموا الحكمة منها ويشاركوا في صياغتها بما يتناسب مع أعمارهم واحتياجاتهم، فمثلا يمكن الاتفاق على أن تكون الأجهزة الإلكترونية ممنوعة على مائدة الطعام وفي غرف النوم وأثناء الواجبات المدرسية وأن يكون هناك وقت محدد كل يوم خال من الشاشات يخصص للتفاعل الأسري المباشر، كما يمكن استخدام تطبيقات الرقابة الأبوية التي تتيح للوالدين مراقبة استخدام أبنائهم للأجهزة والإنترنت وحجب المحتويات غير المناسبة وتحديد أوقات الاستخدام تلقائيا.

المدخل الرابع: تعزيز الهوية الدينية والثقافية: إن من أهم أدوار الأسرة في مواجهة الهيمنة الرقمية هو تعزيز الهوية الدينية والثقافية للأبناء، بما يمكنهم من امتلاك مناعة قيمية تحميهم من الاستلاب الثقافي، ولا يتم ذلك من خلال الخطب النظرية والمواعظ المجردة، بل من خلال الممارسة الحية للقيم الدينية والثقافية في الحياة اليومية، فعلى الأسرة أن تحرص على إقامة الشعائر الدينية بشكل جماعي،

كالصلاة في أوقاتها وقراءة القرآن والصيام وحضور دروس المسجد والمشاركة في الأعمال الخيرية، كما يجب أن تحيي العادات والتقاليد الثقافية الإيجابية التي تميز المجتمع الجزائري، من احترام الكبير وصلة الرحم والتضامن الاجتماعي والاحتفال بالمناسبات الدينية والوطنية، ومن المهم أيضا أن تعمل الأسرة على تنمية الوعي النقدي لدى الأبناء اتجاه المحتوى الرقمي الذي يتعرضون له، بتعليمهم كيفية تقييم هذا المحتوى في ضوء قيمهم الدينية والثقافية، وكيفية التمييز بين ما يتوافق مع هويتهم وما يتناقض معها، فعندما يمتلك الطفل أو المراهق بوصلة قيمة واضحة مستمدة من دينه وثقافته فإنه سيكون أقل عرضة للانجراف وراء القيم المستوردة التي يروج لها الفضاء الرقمي، كما أن تقديم بدائل ثقافية وترفيهية محلية وإسلامية ذات جودة عالية يمكن أن يساهم في تقليل اعتماد الأطفال والشباب على المحتوى الأجنبي المهيمن.

المدخل الخامس: التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى: لا يمكن للأسرة وحدها أن تواجه تحدي الهيمنة الرقمية، بل تحتاج إلى شراكة فعالة مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى، فالمدرسة يجب أن تضطلع بدور محوري في التربية الرقمية، من خلال إدماج مقررات متخصصة في المناهج التعليمية تناول الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا وتنمي المهارات النقدية لدى الطلاب وتعرفهم بالمخاطر الرقمية وطرق الوقاية منها، كما يجب أن يتم تكوين المعلمين والمربين في هذا المجال حتى يكونوا قادرين على القيام بهذا الدور بفعالية، والمسجد بدوره يجب أن يعود إلى موقعه المحوري في التربية الدينية والأخلاقية، من خلال برامج موجهة للأطفال والشباب تربطهم ببيوت الله وتغرس فيهم القيم الإسلامية بأساليب عصرية جاذبة، كما أن على وسائل الإعلام الوطنية وخاصة التلفزيون والإذاعة، أن تنتج برامج نوعية موجهة للأسر تساهم في التوعية بمخاطر الفضاء الرقمي وتقدم نماذج تربوية إيجابية، أما على مستوى الدولة فإن المطلوب هو وضع استراتيجيات وطنية شاملة لحماية الأطفال والشباب في الفضاء الرقمي، تتضمن سن تشريعات رادعة للجرائم الإلكترونية ضد الأطفال، وإنشاء مراكز متخصصة في التربية الرقمية وتقديم الدعم للأسر، وتطوير منصات رقمية وطنية آمنة توفر محتوى بديلا عالي الجودة يتوافق مع قيم المجتمع.

III. آليات حماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية من الغزو الرقمي:

إن حماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية من الغزو الرقمي لم تعد مسألة ثانوية أو هامشية، بل أصبحت قضية أمن وطني بامتياز ترتبط بمستقبل الهوية الوطنية والحفاظ على التماسك الاجتماعي واستمرارية القيم الحضارية للمجتمع الجزائري، فالأسرة التي تمثل اللبنة الأولى في بناء المجتمع والحاضنة الطبيعية للقيم والثقافة، باتت اليوم مستهدفة بشكل ممنهج من قبل تيارات ثقافية وقيمية مغايرة تتسلل عبر الفضاء الرقمي المفتوح، ولذلك فإن بناء منظومة متكاملة من آليات الحماية تتكامل فيها الجهود الأسرية والمجتمعية والمؤسسية، يمثل ضرورة حتمية لا يمكن التهاون فيها أو تأجيلها، وهذه الآليات يجب أن تكون شاملة ومتعددة المستويات، تبدأ من داخل الأسرة ذاتها وتمتد إلى المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية، وصولا إلى السياسات والتشريعات الحكومية، بما يشكل منظومة دفاعية متماسكة تحمي الأمن الثقافي دون أن تعزل المجتمع عن التطور التكنولوجي العالمي.

1- الآليات الأسرية لحماية الأمن الثقافي:

تمثل الأسرة خط الدفاع الأول والأهم في مواجهة الغزو الرقمي، ولذلك فإن تفعيل الآليات الحمائية على المستوى الأسري يشكل حجر الأساس في أي استراتيجية شاملة لحماية الأمن الثقافي، وفي هذا السياق تبرز آلية التربية القيمية الواعية كأولوية أساسية، حيث يجب على الأسرة الجزائرية أن تعمل بشكل مقصود ومنهجي على غرس القيم الدينية والثقافية الأصيلة في نفوس الأبناء منذ الصغر، بحيث تشكل هذه القيم درعا واقيا يحميهم من الاستلاب الثقافي، وهذا يتطلب أن يكون الوالدان قدوة حية في التمسك بهذه القيم وممارستها في الحياة اليومية، فالطفل يتعلم بالحاكاة والقدوة أكثر مما يتعلم بالوعظ والإرشاد المجرد، ومن الآليات الأسرية المهمة أيضا تنمية الحس النقدي لدى الأطفال والمراهقين تجاه المحتوى الرقمي الذي يتعرضون له، فبدلا من منع الأطفال كليا من الولوج إلى الفضاء الرقمي وهو أمر أصبح شبه مستحيل في عالمنا المعاصر يجب تعليمهم كيفية التعامل النقدي مع ما يشاهدونه ويقرونه، وكيفية تقييم المحتوى في ضوء قيمهم الدينية والثقافية، فعندما يشاهد الطفل فيلما أو مسلسلا يتضمن قيما مخالفة، يجب أن يكون الوالدان حاضرين لمناقشته حول ما شاهده وتوضيح التناقضات بين هذه القيم المعروضة وبين القيم الإسلامية الصحيحة دون تعصب أو انغلاق، بل بأسلوب حوارى هادئ يحترم عقل الطفل ويساعده على بناء رؤية نقدية متوازنة.

كما تمثل آلية الرقابة الأبوية الواعية والمتوازنة عنصرا محوريا في الحماية الأسرية، وهنا يجب التمييز بين الرقابة القمعية التي تعتمد على المنع المطلق والتجسس على الأبناء، والتي غالبا ما تؤدي إلى نتائج عكسية كالكذب والتمرد وبين الرقابة الواعية القائمة على الثقة والحوار، فالمطلوب هو بناء علاقة قائمة على الشفافية والصراحة، حيث يشعر الطفل بأنه يمكنه مشاركة والديه بما يشاهده ويواجهه في الفضاء الرقمي دون خوف من العقاب، وفي نفس الوقت يعلم أن هناك حدودا واضحة لا يجب تجاوزها، ويمكن الاستعانة بالأدوات التقنية للرقابة الأبوية، كالتطبيقات التي تمكن من مراقبة المواقع المزاردة وحجب المحتوى غير المناسب، لكن دون أن تحل هذه الأدوات محل الحوار والعلاقة الإنسانية بين الآباء والأبناء.

ومن الآليات الأسرية الفعالة أيضا خلق بدائل ثقافية وترفيهية جاذبة داخل الأسرة، بحيث لا يكون الفضاء الرقمي هو الملاذ الوحيد للطفل للترفيه عن نفسه أو ملء وقت فراغه، فعلى الأسرة أن تخصص أوقاتا منتظمة للأنشطة الأسرية المشتركة كالقراءة الجماعية والألعاب التربوية والرحلات والنزهات والمشاريع الإبداعية والمشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية، فعندما يجد الطفل في أسرته بيئة غنية بالأنشطة الممتعة والمفيدة وعلاقات عاطفية دافئة ومشبعة فإنه سيكون أقل ارتباطا بالعوالم الافتراضية وأكثر تحذرا في واقعه الأسري والاجتماعي، كما يجب على الأسرة أن توفر لأبنائها محتوى رقميا بديلا يتوافق مع القيم الإسلامية والثقافية، كالبرامج التعليمية والترفيهية الهادفة والألعاب الإلكترونية التربوية والمحتوى الديني المبسط والجاذب، بحيث لا يشعر الطفل بأن الالتزام بالقيم يعني الحرمان من المتعة والترفيه.

2- الآليات المجتمعية والمؤسسية:

لا يمكن للأسرة وحدها أن تتحمل عبء حماية الأمن الثقافي، بل تحتاج إلى بيئة مجتمعية داعمة ومؤسسات فاعلة تشاركها هذه المسؤولية، وفي هذا الإطار تبرز المؤسسة التعليمية كشريك أساسي في هذه المنظومة الحمائية، حيث يجب على المدرسة الجزائرية أن تتجاوز دورها التقليدي في نقل المعارف، لتصبح فضاء لتعزيز الهوية الثقافية والتربية على القيم، وهذا يتطلب إصلاحا جذريا للمناهج التعليمية، بحيث تتضمن مقررات متخصصة في التربية الثقافية والإعلامية والرقمية تساعد الطلاب على فهم التحديات الثقافية المعاصرة وتطور لديهم المناعة القيمية والحس النقدي، كما يجب تكوين المعلمين والمربين في هذا المجال بحيث يصبحون قادرين على توجيه الطلاب نحو الاستخدام الواعي للتكنولوجيا وحمايتهم من المخاطر الثقافية الرقمية.

والمؤسسة الدينية ممثلة في المساجد والزوايا ومدارس القرآن، تحتل موقعا محوريا في منظومة حماية الأمن الثقافي كونها المؤسسة المنوطة بحراسة الهوية الدينية ونقل القيم الإسلامية، ولكن لكي تقوم بهذا الدور بفعالية في عصر الرقمنة تحتاج هذه المؤسسة إلى تطوير خطابها وأساليبها بما يتناسب مع تحديات العصر، فالخطاب الديني التقليدي الذي يقتصر على الوعظ المباشر والتحذير من الحرام لم يعد كافيا لجذب الأجيال الرقمية وإقناعها، فالمطلوب هو خطاب ديني عصري يفهم واقع الشباب وتحدياتهم، ويقدم الإسلام كمنظومة قيمية شاملة تحقق التوازن بين الروحي والمادي بين الأصالة والمعاصرة، كما يجب على المساجد أن تطور برامج جاذبة للأطفال والشباب، تربطهم ببيوت الله من خلال أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية متنوعة وليس فقط من خلال الدروس الدينية⁷.

أما المؤسسات الإعلامية الوطنية فعليها مسؤولية كبيرة في إنتاج محتوى ثقافي وإعلامي وطني بديل، يستطيع منافسة جاذبية المحتوى الأجنبي المهيمن، فالتلفزيون والإذاعة الوطنيان يجب أن ينتجا برامج ومسلسلات وأفلاما تعكس القيم الجزائرية والإسلامية، وتقدم نماذج إيجابية للأطفال والشباب، بجودة فنية وتقنية عالية تجذب المشاهد الشاب الذي اعتاد على المعايير العالمية في الإنتاج، كما يجب تطوير منصات رقمية وطنية توفر محتوى آمنا وهادفا، يستطيع أن يشكل بديلا حقيقيا للمنصات الأجنبية، وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الإسلامية التي نجحت في تطوير صناعة محتوى رقمي متوافق مع القيم الإسلامية وحقق نجاحا ملحوظا.

ومن الآليات المجتمعية المهمة أيضا تفعيل دور المجتمع المدني في حماية الأمن الثقافي من خلال الجمعيات والمنظمات المتخصصة في مجالات الأسرة والطفولة والشباب والثقافة، فهذه الجمعيات يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التوعية بمخاطر الفضاء الرقمي وتنظيم دورات تدريبية للأسر وإنتاج مواد توعوية وتقديم الدعم والمشورة للأسر المتضررة، كما يمكن لهذه المنظمات أن تشكل قوة ضغط على صناع القرار لتبني سياسات وتشريعات تحمي الأسرة والطفولة من الغزو الرقمي، والمطلوب هو بناء شبكة وطنية من هذه الجمعيات تعمل بتنسيق وتكامل وتغطي مختلف مناطق الوطن بحيث تصل خدماتها التوعوية والداعمة إلى جميع الأسر الجزائرية.

3- الآليات التشريعية والسياسات الحكومية:

إن حماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال دون تدخل الدولة بسياسات وتشريعات واضحة وحازمة، وفي هذا الإطار يأتي سن التشريعات الرادعة للجرائم الإلكترونية ضد الأطفال والأسرة كأولوية

قصوى، فالقوانين الحالية في الجزائر رغم تطورها النسبي لا تزال قاصرة عن مواكبة التطور السريع في أشكال الجرائم الإلكترونية، كالاتجار الجنسي للأطفال والتحرش الإلكتروني والاتجار بالمحتوى الإباحي والتجنيد الإلكتروني للأطفال من قبل الجماعات المتطرفة، ولذلك فإن المطلوب هو تطوير منظومة تشريعية متكاملة تجرم هذه الممارسات وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها مع تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والقضائية على ملاحقة هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها. ومن الآليات التشريعية المهمة أيضا تنظيم الفضاء الرقمي الوطني بما يحمي الأطفال والأسر من المحتوى الضار، وهذا يشمل إلزام مقدمي خدمات الأنترنت ومشغلي الهواتف المحمولة بتوفير آليات فعالة لحجب المواقع الإباحية والعنفية والمتطرفة وفرض رقابة صارمة على المحتوى الذي يستهدف الأطفال، وإلزام المنصات الرقمية العالمية العاملة في الجزائر بالامتثال للقوانين الوطنية في مجال حماية الطفولة والأسرة، كما يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بناء أنظمة حماية وطنية فعالة، تحمي مستخدمي الإنترنت من المحتوى الضار دون أن تعيق الوصول المشروع إلى المعلومات.

وعلى مستوى السياسات الحكومية يجب أن تضع الدولة استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأمن الثقافي في عصر الرقمنة، تتضمن أهدافا واضحة وخطط عمل محددة وموارد كافية وآليات متابعة وتقييم، وهذه الاستراتيجية يجب أن تشمل عدة محاور منها: تطوير صناعة محتوى رقمي وطني منافس، ودعم البحث العلمي في مجال التأثيرات الثقافية للرقمنة، وبناء مراكز متخصصة في التربية الإعلامية والرقمية، وإطلاق حملات توعية وطنية واسعة النطاق تستهدف الأسر والمدارس والمجتمع ككل، كما يجب تخصيص موارد مالية كافية لدعم الجمعيات والمبادرات المجتمعية العاملة في مجال حماية الأسرة والطفولة، ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية الأطفال في الفضاء الرقمي، من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتبادل الخبرات والتجارب مع الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال، والمشاركة في الجهود الدولية لملاحقة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود التي تستهدف الأطفال، كما يجب على الجزائر أن تكون فاعلة في المحافل الدولية التي تناقش قضايا تنظيم الفضاء الرقمي، وأن تدافع عن حق الدول في حماية أمنها الثقافي وقيمها الحضارية في مواجهة الهيمنة الثقافية الرقمية. وأخيرا فإن نجاح أي استراتيجية لحماية الأمن الثقافي يتوقف على بناء شراكة حقيقية وفعالة بين جميع الأطراف المعنية: الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام والمجتمع المدني والدولة، فالتحدي كبير ومعقد ولا يمكن مواجهته بجهود مبثثة أو معزولة، بل يحتاج إلى تكامل الأدوار وتنسيق الجهود في إطار رؤية وطنية شاملة، تحمي الأجيال الناشئة من الاستلاب الثقافي دون أن تعزلها عن العالم، وتمكنها من الاستفادة من التقدم التكنولوجي دون أن تفقد هويتها وقيمها الحضارية⁸.

الخلاصة:

لقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واحدة من أخطر القضايا التي تواجه الأسرة الجزائرية المعاصرة، وهي أزمة القيم الناجمة عن تفكك المنظومة التربوية التقليدية تحت وطأة الهيمنة

المتزايدة للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، فقد تبين لنا من خلال هذا الطرح أن التحولات الرقمية المتسارعة التي اجتاحت المجتمع الجزائري خلال العقد الأخيرين، لم تكن مجرد تطور تقني محايد في وسائل الاتصال والتواصل، بل شكلت نقطة تحول جذرية في تاريخ الأسرة الجزائرية، أفضت إلى إعادة تشكيل لبنيتها القيمية والثقافية، وأحدثت شرخا واضحا في منظومتها التربوية التقليدية التي قامت عليها لقرون طويلة.

لقد كشف المحور الأول من هذه الدراسة عن مظاهر مقلقة للتفكك القيمي والثقافي في الأسرة الجزائرية، تجلت بوضوح في تآكل منظومة القيم الدينية والأخلاقية لدى الأجيال الناشئة وانهيار السلطة التربوية للوالدين وتراجع التماسك الأسري والروابط العاطفية بين أفراد الأسرة الواحدة وانتشار القيم الفردانية والنزعة الاستهلاكية على حساب القيم الجماعية والتضامنية التي كانت تميز الأسرة التقليدية، هذه المظاهر ليست أعراضا سطحية عابرة بل هي تعبر عن أزمة بنيوية عميقة تهدد الأسرة الجزائرية في جوهر وظيفتها التربوية والثقافية، وتضع مستقبل الهوية الوطنية على المحك.

وقد أوضح المحور الثاني أن استعادة الدور التربوي للأسرة الجزائرية رغم ما تواجهه من تحديات جسيمة يبقى أمرا ممكنا ومطلوبا، شريطة توفر الإرادة الحقيقية والعمل المنهجي على عدة مستويات، فقد رأينا أن التحديات الأساسية التي تعيق هذه الاستعادة، من قبيل الفجوة الرقمية بين الأجيال وضعف الوعي الأسري بمخاطر الفضاء الرقمي والضغط الاقتصادي والاجتماعية وضعف التنسيق بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية، يمكن مواجهتها من خلال مداخل متعددة تبدأ بالتربية الرقمية للوالدين، وإعادة بناء جسور التواصل الأسري، ووضع ضوابط واضحة للاستخدام الرقمي، وتعزيز الهوية الدينية والثقافية والتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

أما المحور الثالث فقد بين أن حماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية من الغزو القيمي الرقمي تتطلب بناء منظومة متكاملة من الآليات الحمائية، تتكامل فيها الجهود على ثلاثة مستويات أساسية: المستوى الأسري من خلال التربية القيمية الواعية وتنمية الحس النقدي والرقابة المتوازنة وخلق البدائل الثقافية والترفيهية، والمستوى المجتمعي والمؤسسي من خلال إصلاح المدرسة وتفعيل دور المسجد وتطوير الإعلام الوطني وتعزيز المجتمع المدني، والمستوى التشريعي والحكومي من خلال سن القوانين الرادعة وتنظيم الفضاء الرقمي ووضع استراتيجية وطنية شاملة وتعزيز التعاون الدولي.

إن ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يؤكد أن الأسرة الجزائرية تعيش اليوم مرحلة حرجية من تاريخها، قد تكون مرحلة تحول وإعادة بناء نحو الأفضل وقد تكون للأسف مرحلة انهيار وتفكك إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة بالسرعة والجديّة المطلوبتين، فالتحولات الرقمية المتسارعة لن تتوقف أو تتباطأ، بل على العكس ستزداد وتيرتها وعمق تأثيرها مع ظهور تقنيات جديدة كالذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي وغيرها، ولذلك فإن المطلوب ليس مجرد ردود أفعال آنية أو حلول جزئية، بل استراتيجية شاملة وطويلة المدى تستشرف المستقبل وتستعد لتحدياته.

كما أن النتائج تؤكد أيضا أن حماية الأسرة الجزائرية والحفاظ على أمنها الثقافي ليست مسؤولية الأسرة وحدها، ولا يمكن أن تتحقق بجهود فردية معزولة، بل هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته، فالمدرسة والمسجد والإعلام والمجتمع المدني والدولة، كلهم شركاء أساسيون في هذه المعركة الوجودية للحفاظ على الهوية والقيم، ولذلك فإن بناء شراكة حقيقية وفعالة بين هذه الأطراف جميعا في إطار رؤية وطنية واضحة ومتماسكة يمثل الشرط الأساسي لنجاح أي جهد في هذا الاتجاه.

ومن المهم أن نؤكد في الختام أن الدعوة إلى حماية الأمن الثقافي للأسرة الجزائرية واستعادة دورها التربوي لا تعني بأي حال من الأحوال الدعوة إلى الانغلاق أو رفض التكنولوجيا أو العزلة عن العالم، فالتكنولوجيا الحديثة بما فيها تكنولوجيات الإعلام والاتصال هي أدوات محايدة في حد ذاتها يمكن أن تستخدم للخير كما يمكن أن تستخدم للشر، ويمكن أن تكون وسيلة لنشر العلم والمعرفة والقيم الفاضلة كما يمكن أن تكون أداة للفساد والانحلال، والمطلوب إذن ليس رفض التكنولوجيا أو محاربتها بل ترشيد استخدامها وتوجيهها نحو ما يخدم مصالح الأسرة والمجتمع، وبناء القدرة على الاستفادة من إيجابياتها مع الحماية من سلبياتها.

إن الأسرة الجزائرية التي صمدت عبر التاريخ أمام تحديات جسيمة من الاستعمار إلى العشرية السوداء، قادرة على أن تتجاوز هذا التحدي الجديد أيضا شريطة أن تعي خطورته وتتعامل معه بالجدية والحكمة اللازمين، فالحفاظ على الهوية الثقافية والدينية ليس ترفا فكريا أو حنينا إلى الماضي، بل هو ضرورة حضارية لأي أمة تريد أن تواجه المستقبل بثقة وكرامة، والأسرة بوصفها الحاضنة الأولى لهذه الهوية والناقلة الأساسية للقيم عبر الأجيال تتحمل مسؤولية تاريخية في هذا المجال لا يمكن التنازل عنها أو التفريط فيها.

وختاماً فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة قد ساهمت في إثراء النقاش العلمي حول هذه القضية الحيوية، وأن تشكل دافعا لمزيد من البحث والدراسة العميقة في هذا المجال، خاصة من خلال الدراسات الميدانية التي تقيس حجم الظاهرة وأبعادها المختلفة في المجتمع الجزائري، كما نأمل أن تجد التوصيات والمقترحات التي تضمنتها هذه الدراسة آذانا صاغية لدى صناع القرار والمسؤولين والمربين والإعلاميين وكل من يعنيه أمر الأسرة الجزائرية ومستقبل الأجيال القادمة، فالوقت ليس في صالحنا والتأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة سيجعل مهمة الإنقاذ أكثر صعوبة وتعقيدا، وعليه فإن مستقبل الأسرة الجزائرية ومن خلالها مستقبل المجتمع الجزائري بأسره رهين بقدرتنا الجماعية على مواجهة هذا التحدي الوجودي بالوعي والإرادة والعمل المشترك.

الهوامش:

- 1 مسامح وهيبة، أم الرقاب سمية، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم في الأسرة الجزائرية، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد02، العدد03، جامعة جيجل (الجزائر)، 2019، ص68-70.
- 2 سمير صالح، عبيدة صبطي، العلاقات الأسرية في ظل تنامي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة سطيف"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد17، العدد الأول، جامعة غرداية (الجزائر)، 2024، ص221-223.
- 3 مفيد حمودة، زكية عمراري، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الأسرية "دراسة ميدانية على بعض الأسر بمدينة عنابة الفيسبوك نموذجاً"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد16، العدد الأول، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة (الجزائر)، 2022، ص396-401.
- 4 سعيد زيوش، نبيل ونوغي، أساليب الرعاية الأسرية للطفل بين تأثير المحتوى الرقمي والانفلات الأخلاقي، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد12، العدد الأول، جامعة الجزائر 02، 2024، ص79-86.
- 5 فؤاد بداني، إدمان الألعاب الإلكترونية عند الأطفال وقيم التربية بالأسرة الجزائرية "حتمية الديجتال واشكالية الاستخدام دراسة ميدانية على تلاميذ متوسطتين بمستغانم"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد11، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2022، ص102-104.
- 6 بولحية هاجر، عيسو عقيلة، تأثير الإدمان الإلكتروني على الصحة التربوية والنفسية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد08، العدد الثاني، مركز الحكمة (الجزائر)، 2020، ص103-112.
- 7 جاب الله زهية، دور الأسرة في التربية الدينية "دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ متوسطة سي الحواس بالجزائر العاصمة، مجلة دفاتر علم الاجتماع، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الجزائر 02، 2015، ص13-17.
- 8 إيكوفان شفيق، التربية في الأسرة الجزائرية في ظل التكنولوجيا الحديثة "دراسة وصفية تحليلية على عينة من الأطفال في الطور المتوسط بالجزائر العاصمة"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الثاني، مركز الحكمة (الجزائر)، 2013، ص120-122.